الاقتصاد العراقي ودوره في تعزيز رأس المال (اقتصادنا هويتنا نحو المستقبل)

هدى عباس حميد

مدير الرصد الزلزالي /الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية/وزارة النقل

hudaabaas٨٨@gmail.com

المستخلص

لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد لانهما تشكلان العصب الرئيسي في تطوير البلد في جميع النواحي والانشطة الحياتية التي تعم على المواطن بالرخاء والطمأنية والاستقرار الاجتماعي والنفسي والمادي وحلقة الابداع في تمنى المجالات، ان التشريعات والقوانيين التي تدعم روح المنافسة لدئ اصحاب الابداع في البلد في القطاعين العام والخاص لتطوير الاقتصاد الوطني في مشاريع منتجة تعتمد اولا على المواد الاولية داخل البلد وايجاد صناعات اولية تحويلية استهلاكية خاصة للقطاع الخاص ،الذي من شأنه يوفر الكثير من المليارات في العملة الصعبة ، فنرى العراق يستورد من الدول المجاورة معظم المنتجات ذات الطابع الاستهلاكي والذي لا يجدي اقتصادية انها مجرد مجاملات سياسية وبالمقابل لا يقوم العراق يتصدر مواد استهلاكية وصناعية بالمثل لجيرانه هنالك تشريعات قانونية وادارية تتبع في مشاريع ليس فيها اي يد اقتصادي في نشاطات مختلفة تخلو من صيغه التعاقد المشروط التنموي بين الدولة واصحاب النشاطات المتعددة، الذي يحققه التنمية وتشغيل العاطلين عن العمل.

Abstract

Politics cannot be separated from the economy because they constitute the main nerve in developing the country in all aspects and life activities that provide the citizen with prosperity، reassurance, social, psychological and material stability and the circle of creativity in wishing for the fields. The legislation and laws that support the spirit of competition among the creative people in the country in the public and private sectors to develop the national economy in productive projects that depend first on raw materials within the country and the creation of primary consumer transformation industries especially for the private sector, which would save many billions in hard currency. We see that Iraq imports most consumer products from neighboring countries, which are not economically viable. They are merely political courtesies. In return, Iraq does not export consumer and industrial materials to its neighbors in the same way. There are legal and administrative legislations that are followed in projects that do not have any economic hand in various activities that are devoid of the formula of conditional developmental contracting

between the state and the owners of various activities, which achieves development and employment of the unemployed.

سوف ننظر في مبحثنا هذا عن مواضيع مهمة

١-تشجيع الاستثمار والمنافسة في الاقتصاد الوطني.

٢-رؤيتنا في جذب رووس الاموال في الداخل والخارج لصالح البلد.

التوصيات والمقترحات

بلدنا العراق يستحق منا العمل وايجاد الوسائل والطرق والاستفاة منها

لجعل المواطم العراقي يشعر بالراحة والامان والعيش الرغيد ومن الله التوفيق.

مقدمة

اولا": الاقتصاد العراقي ودورة في تعزيز راس المال

يعتمد الاقتصاد الوطني العراقي اعتماداً مباشراً على النقط في الدرجة الأولى حيث بدأت صناعة النفط منذ عام ١٩٢٥ وبدأ الانتاج في حقل بابا كركر في كركوك بعد عامين من ذلك التاريخ وتوالت الحقول الأخرى وتم تأميم النقط عام ١٩٧٢هـ

ويعتمد الاقتصاد على العناصر الثلاث (راس المال، والادارة، والارض) حسب النظريات الاقتصادية المعروفة لذوي الاختصاص. ما زالت المؤشرات المالية للعراق تعيين، اعتماده على ايرادات النقط رغم وجود موارد أخرى مثل الغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والموارد الزراعية المتنوعة، لتعطيه النفقات العامة. والنفط وهو مورد غير مضمون يقتضي وجود موارد اقتصادية أخرى مما يستدعي اصلاحاً مالياً جذرياً جديداً وقطورا لتحقيق الآتي:

١- الايرادات المالية

٢- تحقيق نشاطات تنموية مترافقة مع هذا التطور

٣- سياسة اقتصادية ذات مشروعات طويلة الأمد تحقيق ربحية أكثر.

آن المشكلة الاقتصادية في العراق تعود الى فشل الانظمة التي حكمت العراق منذ خمسينات القرن الماضي في تحقيق مهمة الانتقال نحو الاقتصاد التنموي من خلال استثمار الثروة النفطية في تنويع الاقتصاد، وان ما يميز النظام الاقتصادي العراقي اليوم هو ان السياسات الاقتصادية التي طبقت في ظل هذا النظام قد عملت على تعميم التوجيه الربعي للاقتصاد العراقي وساهمت في تفاقم الاختلالات الهيكليه بمختلف انواعها.

وان استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تعد سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومنهم على الرغم من التوجيهات الليبرالية ان السياسات الاقتصادية التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد ساهمت في اضمحلال الهوية التنموية وتكريس التبعية الاقتصادية (المالية والتجارية والتكنولوجية) نتيجة لتكريسها النظام الاقتصادي الريعي الاستهلاكي التابع .

فبشكل عام هنالك علاقة وثيقة بين الماضي والحاضر من ناحية والمستقبل من ناحية اخرى في بناء الاقتصادية، سابقاً كان النظام الشمولي ذو الحزب الواحد الذي ادخل الاقتصاد والمجتمع في نفسية مظلم يعاني من اثارة، وبعد عام ٢٠٠٣ أتجه العراق نحو النظام السياسي بفعل التدخل الخارجي باقتصاد غير مدروس ومحتهم وتبنى الديمقراطية والسوق كأنظمة لتسيير السياسة والاقتصاد وفقاً لإرادة المحتل. والشكل رقم (١) يوضح ذلك

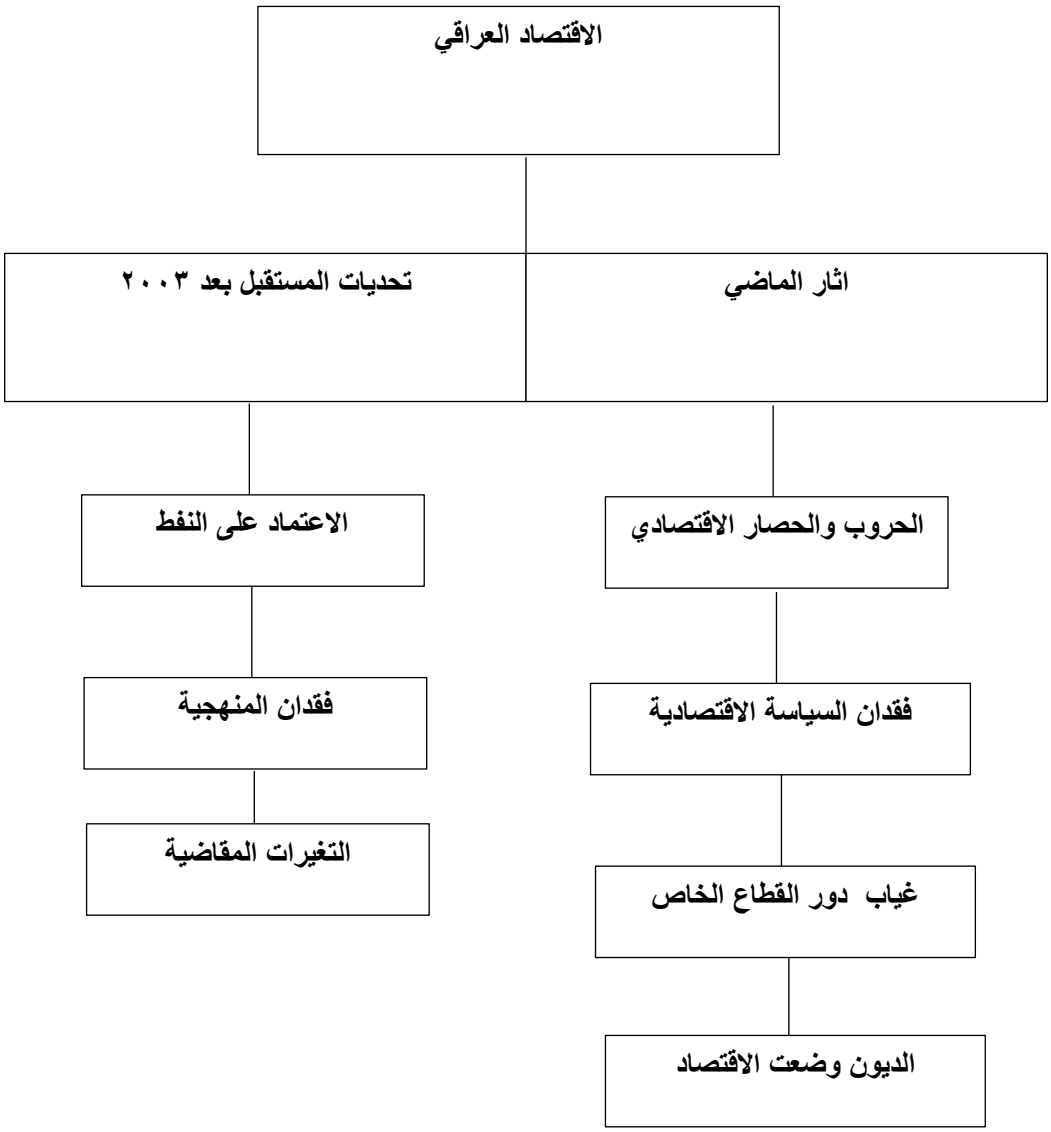

ثانيا": - الاستثمار والاحتكار

الاستثمار - :يمكن تعريفه في جانبين مختلفين

-١الجانب الاقتصادي: على انه عملية شراء المنتجات أو البضائع منخفضه القيمة نسبياً في التقت الحالي، لكنى المؤشرات الاقتصادية توضيح احتياج الاسواق اليها في المستقبل وعلى ذلك يتم بيعها بعد فترة ويتم تحقيق ثروة مالية مهمة منها.

٢-الجانب المالي -: - هو عملية شراء الأصول التقدية التي من المحتمل ارتفاع قيمتها بعد فترة ليتم بيعها، وتحقيق الأرباح عن طريق قرق الاسعار بين عمليتي الشراء والبيع او من فوائدها مع الاحتفاظ بالقيمة الاصلية لها مثل الاستثمار في الاسهم والسندات

انواع الاستثمار

للاستثمار اشكال متعددة تختلف تخاطرها وعوائدها وعددها المتوقعة بحسب كل منها من يشمل

١-استثمار طويل الاجل: وهو استثمار مدته أكثر من عام ويمكن أن يصل الى انتاج بشكل مادي او يهدف التطور والنمو، وهدفه هو حماية رأس المال والسعي لتحقيق عوائد ماليه كبير وتحالياً ما يتميز بانخفاض معدلات المخاطرة.

٢-الاستثمار قصير الأجل: تكون الاستثمارات مؤقته مدته ما بين ٣ إلى ١٢ شهر وتكون قابلة للعودة لأصلها النقدي ويكون هدف هذه الاستمارات تحقيق عوائد سريعة وحماية رأسي المال

ادوات الاستثمار

١- المشاريع التجارية

٢ -العقارات وتشمل الأراضي والمباني

٣-أسواق المال -: -عن طريق تبادل الملكيات في البيع والشراء في

أ - الاسهم العادية والاسهم الممتازة

ب -السندات مثل سندات الحكومة وسندات المؤسسات

جـ-العملات وتشمل تداول عملة مقابل عمله اخرى.

٤ -ان الاستمارات لا تخلو من المخاطر ومن المهم تجاهل هذه المخاطر بكل اشغالها.

اما اهمية الاستثمار متحقق الاني- :

١- النمو الاقتصادي بقل نشاطاته

٢- توفير فرص عمل جديدة

٣- دخول عملات صعبة اجنبية تعزز من خزينة من العملات الصعبة وتحسين العملة الوطنية

٤ --تحسين البنية التحتية

٥ -تعدد مصادر التصدير للعراق وعدم اعتماده على النقط

٦-تشجيع الصناعات الوطنية

أما الاحتكار -: - هو سيطرت كيان او فئة عاملة في السوق على حصة كبيرة وغيرها من السلع والمنتوجات المتعددة في السيطرة على ذلك ويتم من خلال التواطأ واستغلال البعض الظروف السياسية والاعلامية في بعض المناسبات، مما تحقيق ضرر للاقتصاد الوطني وللمستهلك التي من شأنها تقلق عمل الدولة في ارتفاع الاسعار ومما يسبب اختصار الآتي:

١- ارتفاع الاسعار

٢ -الحفاض جودة الانتاج والاستيراد

٣ -انخفاض الابتكار

٤ -الاختيار المحدود في السوق.

٥ -غياب المنافسة في العملية الاقتصادية والتجارية

قانون رقم ٤ السنة ٢٠١٠ المنافسة ومنع الاحتكار/مجلس الوزاء/مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار

-الجهة المصدرة العراق اتحادي

-رقم التشريع ١٤ بتاريخ ٣/١ / ٢٠١٠

النشر: الوقائع العراقية رقم العدد ٤١٤٧ بتاريخ ١/٣/٢٠١٠ عدد الصفحات /٨

-عدد المواد: ١٦مادة.

الاسباب الموجبة: لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار في الاسواق ولما للمنافسة ومنع الاحتكار من أهمية في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة للسلع والخدمات المعروضة في السوق، مما يؤدي إلى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها دعما للاقتصاد الوطني وحسن انسيابية السلع والخدمات شرع هذا القانون.

هدف القانون

يهدف القانون الى الاتي:

١- ضمان حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة اشكالها من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاربة الفقر ودعم المشاريع الشبابية الرائدة.

٢-تحسين الاجراءات التي من شأنها أن تعزز من المنافسة في الأسواق الحالية وتحسين النمو الاقتصادي.

٣ -نشر الوعي والتثقيف المفاهيم قانون المنافسة والاحتكار

٤ -العمل على ضمان الالتزام بتنفيذ القانون

٥-وضع التعليمات التي من شأنها تعزيز حماية المستهلك والمتعاملي في السوق المعني

ملاحظات واراء حول القانون رقم (١٤) السنة ٢٠١٠

لقد مضى على اصدار القانون فترة زمنية تقدر خمسة عشرة سنة، وان القانون هذا برمته ومواده وتفرعاته المتعددة المختلف النشاطات الاقتصادية والعقود وحماية رأس المال والشركات المساهمة في تنشيط الاقتصاد والتنمية لتحقيق جزء مهم من رفاهية المواطن العراقي اولا ثم بقية النشاطات المختلفة والمتعددة.

نقول اراءنا في بحثنا ودراستنا المتواضعة الآتي- :

١-هل شعر وأحسن المواطن العراقي تطبيقات هذا القانون وبمعنى هل تتناغم القانون مع رغبات وتطلعات المواطن الحالية والمستقبلية بعد مرور خمسة عشر سنة.

٢-لا زالت متالك نشاطات او ممارسات غير منضبطة تهم الجانب الاقتصادي للمواطن والدولة ناهيك عن اصحاب النشاطات الاقتصادية لذوي الاختصاصات والنشاطات المتعددة، والتي تنتهك المواطن في حياته المعيشية مثل

-زيادة الضرائب على الاملاك والدور الغير مبرمجة

-زيادة أجور المولدات الكهربائية

-زيادة في عدد الشهادات العليا الماجستير والدكتور غير العملية وخاصة الانسانية والتي تكون معظمها بعيدة على تحقيق نشاط اقتصادي

وصناعية وزراعي

- لا زالت المشكلة قائمة في عدم السيطرة على اسعار العملات الاجنبية واهمها الدولار

-زيادة ملحوظة في عدد المدارس الأهلية والمعاهد والكليات، وعدد الصيدليات والمستشفيات الاهلية وازدياد الاسعار فيها.

-أعطاء دور مهم وواسع للجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة التوعية في مناطق دخول البضائع المستوردة في المنافذ الحدودية المهمة

-لازالت مشكله العاطلين عن العمل تتزايد يوم بعد يوم دون جذرية وواقعية

التجربة الماليزية الاقتصادية محمد يسري (إنترنيت)

-استقالت ماليزيا عام ١٩٥٧ في بريطانيا وبلغت مساحتها ٣٣٠ ألف كيلو متر مربع وعدد سكانها حوالي اكثر (٣٠) مليون نسمة ، معظمهم يدينون بالديانة المسلمة) حيث قام رئيس وزراء مهاتير محمد أسس النظام الاداري الذي انتهجته الدولة فيقول " يجب ان تكون لديك ادارة جيدة وان تواجه الفساد. وحتى تمنع الفساد يمكن أن تضع بعض القوانين الصارمة ولكن الاهم من ذلك تطوير نظام أداري يكون واضح جيداً بحيث يتم تحديد مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ اي عمل والزمن الذي يستغرقه ذلك،

لقد كانت الادارة الحازمة هي الطريقة التي انتهجها مهاتيرا محمد للوصول إلى مشروعة التحديثي ووضع اساساً لعملية التنمية، حيث تتمثل في ازالة الصعوبات امام الاستثمارات الاجنبية والاعتماد على الموارد الذاتية الماليزيا ورفض الاقتراضى الخارجي وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.

الدروس المستفادة من التجربة الماليزية الاقتصادية

تقرير (إندونيسيا اليوم) انترنيت الاقتصادية - تحديث يناير٢٦/ ٢٠٢١

ا - في نظل مفهوم ماليزيا المتحدة ينظر الى الامة ككل على أنها شركة كبيرة وكل من الموظفين العامين والقطاع الخاص مسؤلون عن تجاهها ويدرك الموظف العام أن فشل القطاع الخاص يودي الى ضياع عائدات مالية للحكومة. وان اي خسارة في القطاعين يؤثر على دخليهما. حيث عمدت الحكومة لزيادة ايراداتها عن طريق الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص.

٢ -التجربة الماليزية وخاصة الصناعية تحت في ظل نظام حكم مستقر، واعطاء القطاع الخاص دوره في النشاطات الاقتصادية ومشاركة القطاعات الشعبية في صنع القرار الاقتصادي.

٣ - الصناعات الستراتيجية التي تقوم بها الدولة وتدعمها عند بداياتها في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنيه ان تحفز الصناعات الفرعية المتصلة

بالصناعات الستراتيجية ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقديم الصناعي المطلوب.

٤ -ان التطور الصناعي اعتمد. على اساس التعليم وتحسينة بالاضافة الى تنمية الموارد البشرية وتدريت العمالة وماهيتها

٥-٥-اتباع انماط صناعية على اساس التطور الانتاجي من انتاج منتجات أساسية رخيصة الثمن إلى منتجات ثانوية ذات قيمة عالية مضافة.

عوامل نجاح التجربة الماليزية (دكتور احمد محمد عبد ناصر) (تجربة ماليزيا في الإصلاح الإداري ٢٠٢٤/٦/١

١- القيادة السياسية

٢-التعايش والمشاركة

٣ - النظام الديمقراطي

٤ -الاستثمار في الانسان (التعليم والتدريب)

٥ - جهات الخدمة المدنية.

٦-الدين والدولة.

واخيرا" نود ان تذكر على المدى الطويل يتوقع ان يتجه الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا نحو (٤٣٦،٨٤) مليار دولار امريكي في عام٢٠٢٥ وكذلك (٤٥٦،٠٦) مليار دولار امريكي في عام٢٠٤٦ وفقاً للنماذج القياسية الاقتصادية.

التجارية الباكستانية الاقتصادية..

لقد تعرضت باكستان بأزمات وعقوبات مالية واقتصادية متعددة تهها

١ -العقوبات الاقتصادية الاميريكية

٢-الركود الاقتصادي العالمي عالي ٢٠٠١ و٢٠٠٢

٣-جفاف حاد وهو السوء في تاريخ باكستان حيث استمر لفترة الاربعة اعوام

٤-العمل العسكري بعد احداث ١١/٩فيافغانستان

المجاورة لها مع التدفق الهائل للاجئيين من أفغانستان إليها

٥ -عدم الاستقرار السياسي

العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية في باكستان.

من النتائج القياسية الاقتصادية أن رأس مال المال البشري والتنمية المالية والإنتاج الصناعي هي العوامل المشجعة للنمو الاقتصادي في حين يظهر الانفتاح التجاري المتغير تأثيراً سلبيا على النمو الاقتصادي في باكستان.

ان الاستهلاك والاستثمار والصادرات هي المحركات للبلاد حيث تعد الصادرات المحرك الأساسي شركات التصدير الأساسية للنمو الاقتصادي وأن معظم صادرات باكستان إلى افغانستان والولايات المتحدة الأمريكية والاماراتية العربية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والشرق الأوسط.

هناك عوامل عديدة مؤثرة على اقتصاد باكستان

١-ازمات اقتصادية.

٢ -الاضطرابات السياسية

٣ -ارتفاع أسعار المواد الغذائية والغاز والنفط

٤-التضخم

٥- الواردات الاجنبية التي يستهلكها الشعب

٦-العادات والتقاليد وتخلف جانب الاداري القانوني السائد.

٧-التلوث البيئي الناتج عن الصناعات المحلية غير المنضبطة.

لقد اعتمدت باكستان في النهوض في حملتها الاقتصادية والصناعية على الالي- :

١-اقامة الصناعات المحلية تعتمد على المواد المتوفرة المحلية

٢-تشجيع الصناعات التحويلية والاستفادة من بقايا النفايات

السكراب وتشجيع الصناعات التي توفر قطع غيار لجميع المركبات والآليات عدم الرجوع إلى استيرادها فى الخارج

٣-تشجيع رؤوس المال الأموال الأجنبية والمحلية على الاستثمار الذي يدعم اقتصادها في التقليل من البطاله

٤ -استراد معامل ومصانع من الدول الأوربية قد استغنيت عن صناعاتها لتعزيز الخيرات المحلية والقضاء على البطالة.

٥- الإدارة والقوانين المساندة والمشجعة على التنافس في نمو الاقتصادي في جميع الأنشطة الاقتصاد التنموي

هناك دول مجاورة حققت نجاحات ملحوظه في الاستثمار وتنمية اقتصادية مهمة سواء على الصعيد راس المال المتدفق إليها او تحقق صناعات اولية تخدم المواطن وتحفظ لها العملة الصعبة والقضاء على نسبة مهمة من البطالة والتضخم مثال تركيا والاردن ودول الخليج العربي.

الاستنتاجات والملاحظات

١ -ان اقتصاد والمواطن هو اقتصاد الدولة بجميع نشاطاتها التنموية (الصناعية المالية الاجتماعية)، فمتى مع شعر المواطن العراقي بان حالة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية تحسنت يعني هنالك تحسن واضح في التنمية الاقتصادية.

٢-الاستفادة فى تجارب الدول النامية والتي نهضت في تنميتها الاقتصادية، وكما ذكرنا قبل ماليزيا، پاكستان وبعض من دول جنوب شرق آسيا

٣ - وضع حد مباشر لاستيراد البضائع الاستهلاكية

٤ -التشجيع على استيراد مصلح معدات المصانع أولية تعتمد في صناعتها على المواد الأولية الموجودة في العراق والعمل على تطويرها.

٥ -توزيع الاراضي على كل من يريد استثمارها وخاصة صحاب الاختصاص وتطبيق قانون التعاقد الملزم قانونيا في انتاج المحاصيل الزراعية السد حاجة البلد وحفظ من الاستيراد

٦ -كثرة الاستشارين في قيادات الدولة من رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، الوزير مجلس البرلمان النقابات ومجتمع مدني، تسبب تعدد الآراء الاكاديمية وعدم وجود التنسيقة بتها والتناغم الاقتصادي لتطويرة.

٧ -الاعلام ودورة في نشر وتوعية المواطنين حول التنمية بيتى اصحاب الحرف والصناعات الوطنية. الاقتصادية وفصيح الاحتكار والمشاركة روح التنافس

٨ -الحد من تداول أسواق العملة الاجنبية.

٩-تعزيز دور التفتيش والسيطرة النوعية خاصة في المنافذ الحدودية

١٠ -تطوير السياحة والاثار في البلد وخاصة السياحة الدينية

١١ -قد تكون هذه الاستنتاجات والملاحظات والمستنا قد تخلو من التنظير الاقتصادي التنموي، ولكن لا يكفي اصدار القوانين والمجالس الاقتصادية لجميع ومختلف مسمياتها وانشطتها لم تقدم اقتصاد تنموي واستثمار واضح. منذ تاست الدولة العراقية الحديثة ولحد الان، إلا النادر منها

نقول اخيرا" نحتاج الى الاقتصاد ذات العمل البطولي لينتقدنا من ربع النفط والنهوض بزراعة متطورة لان العراق هو ارض العروبة والاشجار وبلد النهرين وبلد الحضارات والله ولي التوفيق

(قل اعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدر الله العلي العظيم

مصادر

١ -الدكتور خلف علي الربيعي / الجامعة المستنصرية

٢-حامد عبد الحسين الجبوري ٢٢/٩/٢٠٢٤

٣-مجلس الوزراء / مجلس شؤون المنافسة والاحتكار

٤-محمد يسري إنترنيت، وجوجل

٥-إندونيسيا اليوم إنترنيت تحديث يناير ٢٦/٢٠٢١

٦-دكتور احمد محمد عبد ناصر (تجربه ماليزيا)

٧-ماليزيا قيمة الميزانية الحكومة إنترنيت جوجل

٨-اقتصاد پاكستان انترنيت جوجل